

بيان مشترك صادر عن
المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ومنسقي الشؤون الإنسانية
في الأرض الفلسطينية المحتلة وسورية واليمن ولبنان

التزام الصمت تواطؤ

لنقف سويًا رافعين الصوت ومطالبين بحماية فضاءات العمل الإنساني

عمّان، 19 آب/أغسطس 2025

مرّ عامٌ كاملٌ على مطالبتنا في 19 آب/أغسطس 2024 أصحاب النفوذ وأطراف النزاع بوضع حدٍّ للاعتداءات على العاملين في المجال الإنساني وعلى العمليات الإغاثية في منطقة الشرق الأوسط. طالبنا بإنهاء الهجمات وإطلاق سراح كافة المعتقلين تعسفياً، وحماية فضاءات العمل الإنساني في هذه المنطقة. ولا تزال مطالبتنا قائمة تماماً، كما أنها لا تزال حتى الآن غير مجابة للأسف.

يواجه المدنيون والعاملون الإنسانيون في المنطقة تبعات باهظة نتيجة عقود من النزاعات والأزمات الممتدة. فيسقط منهم القتلى والجرحى، ويتعرضون للهجمات بوتيرة متزايدة وصادمة. باتت انتهاكات القانون الإنساني الدولي غير مسبوقة، وكذلك ممارسات الإفلات من المحاسبة والعقاب.

لقد خذل العالم اليوم العاملين في المجال الإنساني والمجتمعات المحلية التي يسعون لحمايتها وتلبية احتياجاتها في منطقتنا. فمنذ آب/أغسطس 2024، تعرّض ما لا يقلّ عن 446 من العاملين الإنسانيين للقتل أو الإصابة أو الخطف أو الاعتقال في الأرض الفلسطينية المحتلة واليمن وسورية ولبنان. بهذا يرتفع عدد الضحايا بين العاملين الإنسانيين منذ آب/أغسطس 2023 في هذه البلدان الأربعة إلى ما لا يقلّ عن 841 شخصاً، بين قتلى (584) وجرحى (215) ومعتقلين (38) ومختطفين (4).

كما تجاوزت الاعتداءات على فضاءات العمل الإنساني الأنماط التقليدية، لتبلغ تهديد أسس النظام العالمي ومبادئ القانون الإنساني الدولي ووجودنا الحضاري الجمعي، من خلال محاولات تفكيك بعض منظمات الأمم المتحدة أو فرض عقوبات عليها أو على زملائنا، ومن خلال قطع التمويل الإنساني عن مؤسسات لطالما عملت على تعزيز أسس الحماية الإنسانية والكرامة والعدالة.

حتى أن مجرد الحديث عن الانتهاكات بات اليوم محفوفاً بالمخاطر والتهديدات والاستغلال السياسي، وباهظاً في بعض الأحيان لتبلغ تكلفته انتهاك أمن وسلامة العمليات الإنسانية وقدرتنا على الوصول إلى المدنيين في أماكن النزاع.

لقد عجزت العدالة اليوم في مواجهة الانتهاكات الجسيمة يرتكبها بعض الأطراف باستمرار، بما يشجع أطرافاً أخرى على ممارستها بسبب غياب الرادع. هذا المناخ من تطبيع الانتهاكات والتساهل بشأنها لا يمكن القبول به أخلاقياً ولا تسويغاً أو تبريره سياسياً أو بأي شكل من الأشكال. لا يوجد أي استثناء في قواعد الحرب والقانون الإنساني الدولي. يجب على جميع الأطراف الإبقاء بالتزاماتهم كما تجب المحاسبة.

إن حماية العاملين في المجال الإنساني هي في جوهرها حماية للمجتمعات التي نعمل فيها، وحماية للمدنيين وللإنسانية في كل مكان حول العالم. إنها حماية للنظام الدولي الذي نعيش فيه، والمبادئ التي تجمعنا وتحمي كرامتنا الإنسانية وحضارتنا ووجودنا المشترك.

ومهما تكالبت علينا التحديات والمخاطر، فإننا كعاملون إنسانيون لن نتوقف عن ممارسة مهمتنا وواجبنا. ونرجو ألا يخذلنا العالم في ذلك.

في اليوم العالمي للعمل الإنساني، نجدد مطالبتنا، بصوت أعلى وبحزم أكثر لا مجال للمساومة فيه: يجب احترام القانون الإنساني الدولي وشرعة حقوق الإنسان. ويجب توفير الحماية لمن يعملون على حماية الإنسانية، ووضع حد لممارسات الإفلات من العقاب. ونعتبر كل ما دون ذلك تواطؤًا. وسيشهد التاريخ.

لننف سوياً #من_أجل_الإنسانية. الآن وبلا تأخير.

الموقعون

د. راميز الأكبروف، المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة والقائم بأعمال المنسقة الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط
السيد آدم عبد المولى، المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في سورية
السيد جوليان هارنس، المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن
السيد عمران ريزا، المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في لبنان

للمزيد من المعلومات، يمكنكم التواصل مع

غالية سيفو، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
seifo@un.org | +962 79 897 4125

إلونا قسيسية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة
gaudin2@un.org | +972 54 33 11 835

سيفيم تركماني، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سورية
sevim.turkmani@un.org | +963 989 300 216

ابراهيم حداد، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن
haddad17@un.org | +967 712 220 822 | +967 780 480 546

رومان أسعد، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في لبنان
romain.assaad@un.org | +961 70 495 447